فيها سواء وبراعته كاملة. وكذلك الرازي، ومثلهما السعد وإن غلبت عليه الشهرة البلاغية. وكذلك أبو حيان، وابن مضاء، وابن جنى والرضّى، والبيضاوى والشهاب. . . ومن هنا كانت الحاجة مُلحّة في جمع هذا الشتات كله، ثم غربلته بتؤدة، وأناة ومهارة، ثم وضعه مواضعه الأصلية من أبواب النحو وفصوله ثم إخراج موسوعة نحوية حديثة لو أنها تنتظم فوق ما تنتظمه من مجموعة هذا التراث ـ بعد تصفيته وتنقيته ـ الفهارس الحديثة المختلفة، والطباعة المونقة، المُجَمّلة بحسن التنسيق، وبراعة الترقيم ـ لجاءت موسوعة، طريفة، نافعة، تشجع المتخصصين فيما هم بسبيله، وتدنى إليهم ثمار ما يبتغون وتخفف عنهم بعض الذي منه يضجون. أما من يقوم بالعلاج، ويتقدم لحمل العبء؛ أهم الأفراد من ذوى الثقافة النحوية المتخصصة، أم الهيئات العلمية الرسمية؛ كالجامعات، ووزارة التربية ومجامع اللغة ـ أم غير الرسمية ـ فذلك بحث آخر ؟.

" ب" وثانيهما ـ وهو متصل بالأول اتصالا وثيقاً ـ أن مسائل الباب الواحد لا تندرج تحت ذلك الباب، ولا تتجمع فيه تجمعاً شاملا بحيث تنحصر في داخله، لا تُفْلت واحدة، ولا تندّ: فلست أعرف كتابا نحويّا يحوى الباب منه أو الفصل جميع مسائله وقواعده بحيث تقرأ هذا الباب أو الفصل فتجد فيه غنية عن كل كتاب آخر. فإذا كان العيب الأول يتلخص في أنك لا تجد كتابا واحداً في النحو يجمع أبوابه وقواعد كل باب جمعا لا قصور فيه ولا تقصير، فإن العيب الثاني أنك لا تجد في النحو كتابا يحوى مسائل كل باب مع فروعها احتواء شاملا يحصرها في دقة وتوفية بحيث يغنيك عن الرجوع إلى غيره. وهذا العيب عام في كتب النحو كلها. أليس من المفارقات أن تجد كتابا كالأشموني وحاشيته يعرض لباب مثل ظن وأخواتها، فلا يوفي أحكام التعليق والإلغاء حقها، ثم يعرض لسرد ما نقص منها في أبواب أخرى لمناسبات عارضة كباب: " كم وكأي وكذا" وقد يتعرض للمعلّقات فلا يذكر منها " إذاً"